

موقع الدول النامية في منظمة التجارة العالمية

The Position of Developing Countries in the World Trade Organisation

قراراجي جميلة*

أستاذة مساعدة "أ" جامعة مولود معمري

Djamila.graradji@gmail.com.

تاريخ إرسال المقال: 16-07-2026 تاريخ قبول المقال: 16-08-2026 تاريخ نشر المقال: 22-09-2026

الملخص:

حظيت الدول النامية بمركز قانوني متميز داخل منظمة التجارة العالمية من خلال منحها نظام المعاملة الخاصة والتفضيلية (S&DT) بهدف تسهيل اندماجها في النظام التجاري متعدد الأطراف. إن إدخال هذا النظام داخل اتفاقات المنظمة لمنح الدول النامية مزايا مثل فترات انتقالية أطول، وإقرار إعفاءات مختلفة في تنفيذ بعض الالتزامات، وبرامج للمساعدة التقنية وبناء القدرات إلا أن فعالية نظام المعاملة الخاصة والتفضيلية محدودة عملياً في غياب تعريف قانوني لمصطلح "الدول النامية"، وكذا ضعف وعدم إلزامية أحكام هذا النظام، إضافة إلى ضعف القاعدة الإنتاجية والتكنولوجية للدول النامية. لإحقيق البعد التنموي وتطوير اقتصاداتها، اعتمدت الدول النامية استراتيجية التعاون والتكتلات الإقليمية وتحالفات مثل مجموعة السبعة والسبعين والصين والاتحاد الإفريقي لتعزيز قوتها التفاوضية، والسعي لتنويع صادراتها وتطوير قطاعات جديدة مرتبطة بالتنمية المستدامة. إن نظام المعاملة الخاصة والتفضيلية خطوة قانونية مهمة لتحقيق إنصاف أكبر، لكن نجاحه مشروط بتحويل أحكامه إلى التزامات قابلة للتنفيذ، لجعل قواعد التجارة العالمية أكثر عدالة ومراعية للفوارق التنموية. الكلمات المفتاحية: الدول النامية؛ الدول الأقل نمواً؛ الدول المتقدمة؛ منظمة التجارة العالمية؛ نظام المعاملة الخاصة والتفضيلية.

Abstract:

Developing countries have been granted a distinctive legal position within the World Trade Organization through the Special and Differential Treatment (S&DT) framework, designed to make their integration into the multilateral trading system more attainable. This approach offers a range of advantages, including longer transition periods, exemptions from certain obligations, and technical assistance and capacity-building programs. On paper, the framework appears promising. In practice, however, its impact has often fallen short of expectations. The absence of a clear legal definition of what constitutes a "developing country," together with the largely non-binding nature of many S&DT provisions and the persistent production and technological constraints faced by these countries, continues to limit its effectiveness.

Rather than relying solely on these preferential rules, many developing countries have turned toward regional cooperation and collective action. Alliances such as the Group of 77 and China and the African Union have strengthened their negotiating voice while encouraging export diversification and the development of sectors linked to sustainable development. That shift reflects a broader effort to secure a fairer place in international trade, even if the road remains uneven.

S&DT undoubtedly represents a meaningful legal step toward greater equity in the global trading system. Still, genuine progress will depend on transforming its provisions into enforceable commitments capable of addressing the development gap and making international trade rules more balanced for all participants.

Keywords: Developing Countries; Least Developed Countries (LDCs); Developed Countries; World Trade Organization (WTO); Special and Differential Treatment (S&DT).

المقدمة:

إن دخول منظمة التجارة العالمية حيز النفاذ في أول جانفي 1995، كان استجابة لتطورات المتسارعة للاقتصاد العالمي، وما رافقه من توسع غير مسبوق في حركة التجارة الدولية في ظل تنامي ظاهرة العولمة الاقتصادية¹.

لقد أثار تطبيق مبادئ منظمة التجارة العالمية على أعضاء يتميزون بتفاوت كبير في مستويات التنمية الاقتصادية إشكالا يتعلق بمدى قدرة الدول النامية التي تشكل أغلبية أعضاء المنظمة الاندماج الفعلي داخل النظام التجاري متعدد الأطراف والاستفادة من مزاياه، نظرا لضعف إقتصاد هذه الدول، مما يجعل إخضاعها لنفس الالتزامات المفروضة على الدول المتقدمة محل تساؤل من زاوية العدالة والانصاف.

¹ - برزيق خالد، أثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، مذكرة ماجستير في القانون، فرع القانون الدولي العام، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011، ص 17.

موقع الدول النامية في منظمة التجارة العالمية

وفي هذا السياق، أقر النظام التجاري متعدد الأطراف مجموعة من الأحكام الخاصة بالدول النامية، عُرِفَتْ بنظام المعاملة الخاصة والتفضيلية (S&DT – Differential Treatment Special and)، بهدف مراعاة احتياجاتها التنموية، ومنحها قدرًا من المرونة في تنفيذ الالتزامات التجارية، وتوفير الدعم التقني والمؤسسي اللازم لتعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي. غير أن فعالية هذه الآلية ظلت محل نقاش فقهي واقتصادي واسع، خاصة في ظل الانتقادات الموجهة إلى محدودية آثارها العملية، وافتقار العديد من أحكامها إلى القوة الإلزامية الكافية، واستمرار الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والدول النامية². وانطلاقًا مما سبق، تثار الإشكالية الرئيسة الآتية:

إلى أي مدى أسهم نظام المعاملة الخاصة والتفضيلية في تعزيز موقع الدول النامية داخل منظمة التجارة العالمية وتحقيق اندماجها الفعلي في النظام التجاري متعدد الأطراف؟

وعليه، تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين رئيسيين؛ خُصص المبحث الأول لبيان الوضع القانوني المتميز للبلدان النامية في إطار منظمة التجارة العالمية، بينما تناول المبحث الثاني التحديات الاقتصادية التي تواجه هذه الدول والتحولت الراهنة التي تشهدها في سبيل البحث عن مكانة أفضل داخل النظام التجاري العالمي.

المبحث الأول: الوضع القانوني المتميز للبلدان النامية في إطار منظمة التجارة العالمية

يتميز وضع الدول النامية داخل منظمة التجارة العالمية بإطار قانوني خاص يهدف إلى مراعاة أوضاعها الاقتصادية ومستوياتها التنموية المختلفة، وتمكينها من الاندماج التدريجي في النظام التجاري متعدد الأطراف. ويستند هذا الإطار إلى الاعتراف بأن تطبيق مبدأ المساواة القانونية المجردة بين أعضاء المنظمة لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق العدالة الفعلية، في ظل التفاوت الكبير في القدرات الاقتصادية والتقنية والمؤسسية بين الدول المتقدمة والدول النامية. ومن هذا المنطلق، تم إقرار نظام المعاملة الخاصة والتفضيلية باعتباره أحد أهم الآليات القانونية التي ترمي إلى التوفيق بين متطلبات تحرير التجارة وأهداف التنمية الاقتصادية. وعليه سنتناول في المطلب الأول: (المعاملة الخاصة والتفضيلية: نظام يراعي مصالح الدول النامية)، أما في المطلب الثاني: (الآليات القانونية لتطبيق نظام المعاملة الخاصة والتفضيلية)

²– Machrouh, Djamal , Le statut des pays en développement dans le système de règlement des différends de l'OMC, Thèse de doctorat en droit public, Université François-Rabelais de Tours, France, 2007, p 261.

المطلب الأول: المعاملة الخاصة والتفضيلية: نظام يراعي مصالح الدول النامية

يشكل نظام المعاملة الخاصة والتفضيلية أحد المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها النظام التجاري متعدد الأطراف فيما يتعلق بالدول النامية، إذ يهدف إلى تمكينها من الاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري مع الحد من الآثار السلبية التي قد تتجم عن الالتزام الفوري والكامل بقواعد التجارة الدولية. سنتناول في الفرع الأول: (تعريف نظام المعاملة الخاصة والتفضيلية)، وفي الفرع الثاني: (تطور نظام المعاملة الخاصة والتفضيلية)

الفرع الأول: تعريف نظام المعاملة الخاصة والتفضيلية

لإدماج الدول النامية في النظام التجاري متعدد الأطراف أقرت منظمة التجارة العالمية، نظام المعاملة الخاصة والتفضيلية (Special and Differential Treatment – S&DT)، وهو مجموعة الأحكام القانونية والتدابير الإجرائية التي تمنح للدول النامية والدول الأقل نموا معاملة أكثر مرونة مقارنة بالدول المتقدمة، بمنحها فترات أطول لتكيف مع مقتضيات النظام التجاري الدولي نظرا لفاوت مستويات التنمية بين الدول³.

وتتجلى أهم مظاهر المعاملة الخاصة والتفضيلية فيما يأتي:

أولاً: المرونة في تنفيذ الالتزامات

تتيح اتفاقيات منظمة التجارة العالمية للدول النامية فترات انتقالية إضافية لتطبيق التزاماتها، بما يمنحها الوقت اللازم لتطوير أجهزتها التشريعية والإدارية وتعزيز جاهزيتها المؤسسية⁴.

ثانياً: تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات

توفر منظمة التجارة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) برامج للمساعدة التقنية والمالية والتدريب، تهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية والتفاوضية للدول النامية وتمكينها من تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية بكفاءة، بما يدعم اندماجها الفعال في النظام التجاري متعدد الأطراف⁵.

³ - محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008-2009، ص 54، أنظر أيضا :

Dominique Carreau et Patrick Juillard , Droit international économique, 4^{eme} édition J.D.G.L, Paris , 1998 , p 22

⁴ - حاج رايح نورة، الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، مذكرة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، ص ص 21- 22 .

⁵ - أصبح هذا المؤتمر يُعرف بكلمة "أونكتاد"، وهي الكلمة الإنجليزية UNCTAD التي تمثل الحروف الأولى باسم هذا المؤتمر : United Nations Conference on Trade and Development. عُقد هذا المؤتمر في جنيف في الفترة من مارس

ثالثاً: مراعاة احتياجات التنمية

أقرت الأطراف المتعاقدة في منظمة التجارة العالمية منح الدول النامية بعض الاستثناءات والتسهيلات، واتخاذ تدابير حمائية تؤثر في الواردات من أجل تنفيذ برامجها وسياساتها التنموية ورفع المستوى العام لمعيشة شعوبها لتمكينها من مواجهة متطلبات تنميتها الاقتصادية . إن نظام المعاملة الخاصة والتفضيلية يضمن تحقيق التوازن بين تحرير التجارة ومتطلبات التنمية، كونه يقوم على فكرة أساسية مفادها أن المساواة الحقيقية بين الدول تتحقق عند الأخذ بعين الاعتبار تفاوت مستويات التنمية بينها⁶.

الفرع الثاني: تطور نظام المعاملة الخاصة والتفضيلية

لم يظهر نظام المعاملة الخاصة والتفضيلية بصورة مفاجئة مع إنشاء منظمة التجارة العالمية، وإنما جاء نتيجة تطور تدريجي داخل النظام التجاري متعدد الأطراف، ارتبط بتزايد وعي المجتمع الدولي بضرورة مراعاة المصالح الخاصة للدول النامية. ففي إطار الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) لسنة 1947، شكلت المادة الثامنة عشرة نقطة الانطلاق الأولى للاعتراف باحتياجات الدول النامية، من خلال السماح لها باتخاذ تدابير حمائية محددة بهدف دعم صناعاتها الناشئة وتحقيق التنمية الاقتصادية⁷. وشهدت سنة 1965 تطوراً مهماً بإضافة الباب الرابع إلى اتفاقية الجات، والذي خصص أحكاماً خاصة بالتجارة والتنمية، انطلاقاً من الاعتراف بأن تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية بين الدول المتقدمة والدول النامية قد لا يؤدي إلى نتائج عادلة بالنظر إلى التفاوت القائم بينها.

إلى جويلية 1964، واشتركت فيه إلى جانب وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والهيئات الدولية المهتمة بالتنمية. وأصبحت الأونكتاد منظمة تُتبع التكافل، وتقف جنباً إلى جنب مع الدول التي لا تملك أو لديها المقدرة على مواكبة القوة التنافسية للاقتصاد العالمي، وتحرص على تنميتها. أنظر في ذلك: عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2006 - 2007، ص 177.

⁶ - محمد بن زغوية، النظام التجاري الدولي وحقوق الدول النامية، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 124-125

⁷ - تعد المادة 18 الأطول في اتفاقيات الجات، خصصت لشرح الأحكام الأساسية للنظام المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والدول الأقل نمواً، من أجل مساعدتها في تنمية وتطوير اقتصاداتها، وذلك تحت عنوان "الدعم الحكومي للتنمية الاقتصادية" (Governmental Assistance to Economic Development). أنظر في ذلك: د. محمد بن زغوية، المرجع نفسه، ص 125.

كما تم سنة 1971 اعتماد نظام الأفضليات المعمم (Generalized System of Preferences - GSP)، الذي أجاز للدول المتقدمة منح امتيازات جمركية غير متبادلة للدول النامية بهدف تعزيز صادراتها وتحسين فرص اندماجها في التجارة الدولية⁸.

ومع اختتام جولة الأوروغواي (1986-1994)، شهد نظام المعاملة الخاصة والتفضيلية توسعاً ملحوظاً، حيث أُدرجت أحكامه ضمن معظم الاتفاقيات المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك اتفاقية الزراعة، واتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)⁹.

وفي سنة 1995، ومع دخول منظمة التجارة العالمية حيز النفاذ، تم إدماج أكثر من مائة وخمسين حكماً خاصاً بالدول النامية والدول الأقل نمواً ضمن مختلف الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، بما يعكس المكانة المتزايدة التي اكتسبتها الاعتبارات التنموية داخل النظام التجاري العالمي¹⁰.

غير أن التطورات اللاحقة، وخاصة خلال جولة الدوحة للتنمية، كشفت عن استمرار الجدل بشأن مدى فعالية هذه الأحكام، في ظل مطالبة الدول النامية بتحويلها من مجرد التزامات ذات طبيعة توجيهية إلى التزامات قانونية أكثر إلزاماً وقابلية للتنفيذ¹¹.

المطلب الثاني: الآليات القانونية لتطبيق نظام المعاملة الخاصة والتفضيلية

لا تقتصر المعاملة الخاصة والتفضيلية على مجرد إعلان مبدئي لمراعاة أوضاع الدول النامية، بل تتجسد من خلال مجموعة من الآليات القانونية التي أدرجتها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بهدف تمكين هذه الدول من تنفيذ التزاماتها التجارية بصورة تتلاءم مع مستويات تطورها الاقتصادي وقدراتها المؤسسية. وتعكس هذه الآليات إدراكاً متزايداً بأن تحقيق العدالة التجارية يقتضي اعتماد قواعد مرنة تسمح للدول النامية بالاندماج التدريجي في النظام التجاري متعدد الأطراف دون الإضرار بمساراتها التنموية. وعليه سنتناول في الفرع الأول: (مراعاة مركز الدول النامية في تطبيق بعض الأحكام)، وفي الفرع الثاني: (إقرار إعفاءات وتسهيلات خاصة في تنفيذ بعض الالتزامات)

⁸ -Olivier Blin, L'Organisation Mondiale du Commerce, 2^{ème} édition, Ellipses, Paris, 2004, P 51.

انظر أيضاً محمد صفوت قابل، المرجع السابق، ص 54 - 55

⁹ -بلغنو سمية، ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وآثارها على المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 143.

¹⁰ - حاج رابع نورة، المرجع السابق، ص 87 .

¹¹ - أحمد غربي، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وآثاره على السياسات النقدية والمالية، رسالة الدكتوراه في العلوم

الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 52 .

الفرع الأول: مراعاة مركز الدول النامية في تطبيق بعض الأحكام

تتضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أحكامًا خاصة تراعي الظروف الاقتصادية والإدارية للدول النامية عند تنفيذ الالتزامات التجارية، انطلاقًا من الاعتراف بأنها لا تمتلك القدرات نفسها التي تتمتع بها الدول المتقدمة. ويمثل هذا التوجه تطبيقًا عمليًا لمبدأ الإنصاف داخل النظام التجاري الدولي، من خلال إقرار معاملة متميزة تستجيب لاختلاف مستويات التنمية بين الدول الأعضاء. وتتخذ هذه المراعاة عدة صور، من أهمها:

أولاً: منح فترات انتقالية أطول

تمنح الدول النامية أجالاً إضافية لتنفيذ التزاماتها الواردة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ففي إطار اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، استقادت الدول النامية من فترات انتقالية لتطبيق أحكام الاتفاقية.

كما أكدت المادة 4 من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات تحت عنوان «المشاركة التنموية للدول النامية» على ضرورة مساعدة الدول النامية لتطوير قطاع الخدمات، وتسهيل دخولها في سوق العالمية للخدمات، كما تلح الفقرة الثانية من نفس المادة على واجب الدول المتقدمة مساعدة الدول النامية بالنهوض بقطاع الخدمات¹².

ثانياً: تخفيف مستوى الالتزامات

تعترف بعض الاتفاقيات ومنها اتفاق الزراعة الذي يقع في 30 صفحة من الوثيقة الختامية المنظمة نتائج جولة الأوروغواي، ويتكون من دباجة و 21 مادة وخمسة ملاحق على إخضاع الدول النامية لالتزامات أقل تشددا مقارنة بالدول المتقدمة، من خلال منحها تخفيضات أقل في مجالات الدعم المحلي وإجراءات النفاذ إلى الأسواق نظرا لأهمية القطاع الزراعي في اقتصادها ودوره في تحقيق الأمن الغذائي¹³.

ثالثاً: تبسيط الإجراءات ومتطلبات الامتثال

تستفيد الدول النامية من قدر من المرونة الإجرائية في تطبيق بعض الاتفاقيات، بما يخفف الأعباء الإدارية والمالية المرتبطة بتنفيذ الالتزامات التجارية.

¹² - سيعرقد محمد أمقران، السيادة الاقتصادية للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010، ص ص 212-214.

¹³ - برزيق خالد، المرجع السابق، صفحة 19.

موقع الدول النامية في منظمة التجارة العالمية

ويشمل ذلك تبسيط بعض متطلبات قواعد المنشأ، ومنح مرونة في تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية (SPS)، فضلاً عن تسهيل بعض الإجراءات الجمركية، بما يساعد على الحد من التكاليف التي قد تشكل عائقاً أمام اندماجها في التجارة الدولية. وتبرز هذه التدابير أن المعاملة الخاصة والتفضيلية لا تقتصر على منح امتيازات شكلية، وإنما تسعى إلى توفير بيئة قانونية أكثر ملاءمة لقدرات الدول النامية. غير أن فعاليتها تظل مرتبطة بمدى قدرتها على تجاوز الطابع النظري إلى التطبيق العملي الفعّال¹⁴.

الفرع الثاني: إقرار إعفاءات وتسهيلات خاصة في تنفيذ بعض الالتزامات

إلى جانب مراعاة الأوضاع الخاصة للدول النامية عند تطبيق بعض الأحكام، أقرت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية مجموعة من الإعفاءات والتسهيلات التي تهدف إلى تخفيف الأعباء المترتبة عن تنفيذ الالتزامات التجارية، بما ينسجم مع احتياجات هذه الدول وأولوياتها التنموية. وتتخذ هذه الإعفاءات صوراً متعددة، من أبرزها:

أولاً: الإعفاء من بعض الالتزامات أو تأجيل تنفيذها

تمنح بعض الاتفاقيات للدول الأقل نمواً إعفاءات كاملة أو جزئية من تنفيذ عدد من الالتزامات خلال فترات محددة، بالنظر إلى محدودية إمكانياتها الاقتصادية والمؤسسية. ففي إطار اتفاقية الزراعة، أُعفيت الدول الأقل نمواً من الالتزام بتخفيض الدعم الزراعي والتعريفات الجمركية وفق الشروط المطبقة على الدول الأخرى، بينما استغادت الدول النامية من نسب تخفيض أقل وأجال تنفيذ أطول¹⁵.

ثانياً: المعاملة المتميزة بين الدول النامية والدول الأقل نمواً

يُمر بلوغ هدف المساواة الفعلية بين الدول بالا مساواة القانونية لصالح الدول النامية ، بحيث تمنح اتفاقات منظمة التجارة العالمية الدول الأقل نمواً مزيداً من المرونة والإعفاءات مقارنة بالدول النامية وذلك مراعاة لضعف اقتصادها و بنيتها الانتاجية و التفاوت المعترف في مستويات التنمية بينها¹⁶.

¹⁴ - سامية فلياشي، الانتقال من GATT إلى OMC وأثره على اقتصاديات الدول النامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص ص 118-119.

¹⁵ - هاجيرات لال داس، منظمة التجارة العالمية: دليل للإطار العام للتجارة الدولية، ترجمة رضا عبد السلام، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 138.

ثالثاً: التسهيلات المرتبطة بالمساعدة التقنية وبناء القدرات

استطاعت منظمة التجارة العالمية، بالاشتراك مع منظمات دولية أخرى تعزيز وتقوية القدرات التفاوضية والمؤسسية للدول النامية والتي تعد أحد أهم أوجه الدعم، من خلال تقديم برامج تدريبية واستشارية من أجل مساعدة هذه الدول على الاطلاع بمضمون كل الاتفاقيات التجارية و تطبيقها بصورة فعالة . إن التسهيلات والإعفاءات التي منحت للدول النامية قصد إدماجها في النظام التجاري العالمي من خلال تطبيق نظام المعاملة الخاصة والتفضيلية، كان محاولة للتوفيق بين مقتضيات تحرير التجارة وضرورات التنمية، إلا أن نجاحها يبقى مرهوناً بمدى قابليتها للتنفيذ الفعلي¹⁷.

المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية والتحولت الراهنة لموقع الدول النامية في ظل قواعد

منظمة التجارة العالمية

على الرغم من المزايا التي يتيحها نظام المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، فإن هذه الدول لا تزال تواجه تحديات اقتصادية وهيكلية تحد من استفادتها الفعلية من النظام التجاري متعدد الأطراف، في ظل اتساع الفجوة التنموية وتعدد قواعد التجارة الدولية. وفي المقابل، سعت إلى تعزيز موقعها داخل هذا النظام من خلال تبني استراتيجيات قائمة على دعم البعد التنموي، وتكوين التحالفات والتكتلات الاقتصادية، بما يمكنها من تحسين شروط اندماجها والدفاع بصورة أكثر فاعلية عن مصالحها التجارية.

وبناء على ما سبق سوف نتطرق في المطلب الأول: (نظام المعاملة الخاصة والتفضيلية بين حماية مصالح الدول النامية وحدود فعاليتها)، وفي المطلب الثاني: (التحولت الراهنة في التوقع الدولي للبلدان النامية: البحث عن مكانة أفضل).

المطلب الأول: نظام المعاملة الخاصة والتفضيلية بين حماية مصالح الدول النامية وحدود

فعاليتها

رغم ما يوفره نظام المعاملة الخاصة والتفضيلية من مزايا قانونية للدول النامية، فإن فعاليتها العملية ظلت محل انتقاد واسع، بسبب محدودية نتائجه في الحد من التفاوتات الاقتصادية القائمة وتحقيق اندماج عادل لهذه الدول داخل النظام التجاري العالمي. سنتعرض في الفرع الأول: (عدم نجاعة المعاملة

¹⁶- سبرعرقود محمد أمقران، المرجع السابق، ص 174.

¹⁷- آسيا الوفي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في العلوم

الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة الحاج الخضر باتنة، 2007، ص ص 103-104.

الخاصة والتفضيلية للدول النامية)، وفي الفرع الثاني: (صعوبة تأقلم الدول النامية مع مقتضيات التجارة الدولية).

الفرع الأول: عدم نجاعة المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية

تتجلى محدودية فعالية المعاملة الخاصة والتفضيلية في مجموعة من الاعتبارات القانونية والعملية التي أضعفت من قدرتها على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها. إذ تتمثل هذه الاعتبارات القانونية والعملية في غياب تعريف قانوني موحد للدولة النامية، وضعف القوة الإلزامية لأحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية، إضافة لعدم التجانس بين الدول النامية.

أولاً: غياب تعريف قانوني موحد للدولة النامية

نظراً لغياب معايير تصنيف الدول النامية داخل منظمة التجارة العالمية، وعدم وجود تعريف دقيق ملزم لمصطلح "الدولة النامية"، ترك للأعضاء حرية إعلان أنفسهم دولاً نامية قبيل الانضمام للمنظمة. إن الاختلال الكبير في الإمكانات والقدرات الاقتصادية بين الدول المستفيدة من المعاملة الخاصة والتفضيلية، ترتب عنه بروز انتقادات حول استفادة بعض الاقتصادات الناشئة الكبرى مثل: الصين، الهند والبرازيل من هذه الامتيازات المقررة للدول النامية، رغم امتلاكها لاقتصاد قوي، واحتكارها لغالبية الأسواق التجارية العالمية. هذا الوضع دفع الدول المتقدمة للمطالبة بإعادة النظر في معايير تصنيف الدول النامية داخل المنظمة، مما يضمن تطبيق المعاملة الخاصة والتفضيلية بشكل فعال للدول الأكثر احتياجاً لها¹⁸.

ثانياً: ضعف القوة الإلزامية لأحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية

إن ارتباط تنفيذ أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية بإرادة الدول المتقدمة جعل منها أحكاماً ذات طابع توجيهي أكثر منه إلزامي، مما أدى إلى إنقاص إمكانية الاحتجاج بها أمام جهاز تسوية المنازعات، مما أضعف من وزنها وقيمتها العملية بالنسبة للدول النامية¹⁹.

¹⁸- Blin, Olivier : L'Organisation Mondiale du Commerce, 2e édition, Ellipses, Paris, 2004, voir aussi Ine, MauliaMartwenty, Special and Differential Treatment (SDT) in the WTO Agreements: A Rule-Based Approach, 2022.

وأنظر أيضاً: سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006، عمان، ص 240.

¹⁹- د. محمد بن زعيوة، المرجع السابق، ص 132 - 133.

ثالثاً: عدم تجانس الدول النامية

رغم أهمية نظام المعاملة الخاصة والتفضيلية للدفع قدما باقتصاديات الدول النامية، إلا أنه لم يتمكن من معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها هذه الدول، وهذا راجع بالدرجة الأولى لاختلاف مستويات التنمية والأولويات الاقتصادية، إذ تضم اقتصادات ناشئة ذات قدرات تفاوضية كبيرة، إلى جانب دول أقل نمواً تعاني ضعف شديد في بنيتها الاقتصادية. لقد أدى هذا التباين إلى صعوبة اتحاد موقف هذه الدول النامية داخل مفاوضات التجارة الدولية وهذا ما يجعل من الصعب تصميم نظام تفضيلي يوازي بين احتياجات جميع هذه الدول²⁰.

الفرع الثاني: صعوبة تأقلم الدول النامية مع مقتضيات التجارة الدولية

إن محدودية فعالية المعاملة الخاصة والتفضيلية، وكذا التحديات الهيكلية التي تواجه اقتصاديات الدول النامية مثل محدودية القدرات الصناعية والتكنولوجية وضعف البنية التحتية، إضافة لصعوبة الامتثال لمعايير الدولية أدى إلى إعاقة اندماجها الفعلي في النظام التجاري العالمي.

أولاً: محدودية القدرات الصناعية والتكنولوجية وضعف البنية التحتية

إن خصائص اقتصاديات الدول النامية التي تعتمد على تصدير المواد الأولية والسلع منخفضة القيمة المضافة، جعلها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، ويحد من قدرتها على المنافسة نظراً للنقائص في شبكة النقل والخدمات اللوجستية، وضعف الكفاءات وغياب أنظمة معلومات تجارية فعالة. هذا التفاوت في مستوى التنمية بين الدول المتقدمة والدول النامية، إضافة لإمكاناتها الضعيفة للالتزام بتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تطبيقاً كاملاً، انعكس سلباً على قدرتها من الاستفادة من الفرص التجارية المتاحة²¹.

ثانياً: صعوبة الامتثال للمعايير الدولية

يعتبر اتفاق الصحة والصحة النباتية من الناحية النظرية منصفاً، إذ جاء ليخدم مصالح الدول المتقدمة والنامية، لكن الواقع غير ذلك فغالبا ما تستعمله الدول المتقدمة للحد من نفاذ السلع الزراعية إلى أسواقها بحجة عدم مطابقتها للمواصفات البيئية والصحية متجاهلة الأضرار التي قد تلحق الدول النامية الغير قادرة

²⁰ – Machrouh Djamal , op.cit, P P 271–273

راجع أيضا حاج رابع نورة، المرجع السابق، ص 23.

²¹ – حاج رابع نورة، المرجع السابق، ص 24.

على حماية أسواقها الداخلية ومؤسساتها من المنافسة الأجنبية، ما يعني تهديد السيادة الاقتصادية لهذه الدول²².

المطلب الثاني: التحولات الراهنة في التوقع الدولي للبلدان النامية: البحث عن مكانة أفضل

أمام محدودية النتائج التي أفرزها نظام المعاملة الخاصة والتفضيلية، والتحديات المتزايدة التي فرضتها التحولات الاقتصادية العالمية، اتجهت الدول النامية إلى تبني مقاربات جديدة تهدف لتعزيز موقعها داخل النظام التجاري الدولي. وقد ارتكزت هذه المقاربات على إعادة الاعتبار للبعد التنموي في المفاوضات التجارية، وتعزيز العمل الجماعي من خلال التكتلات والتحالفات الاقتصادية، بما يسمح بتحسين شروط اندماجها في الاقتصاد العالمي والدفاع بصورة أكثر فاعلية عن مصالحها الوطنية. وهذا ما سنتناوله في مضمون الفرع الأول: (الاهتمام المتزايد بمسألة التنمية)، وفي الفرع الثاني: (التكامل كحل استراتيجي للدول النامية).

الفرع الأول: الاهتمام المتزايد بمسألة التنمية

إن أهداف منظمة التجارة العالمية تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء، خاصة الدول النامية التي يمثل عدد أعضائها نسبة 75 % من مجموع كل الأعضاء، إذ تسعى المنظمة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مراعاة الظروف الاقتصادية لكل دولة، هذا ما تجسد خلال جولة الدوحة التي عرفت باسم "جولة الدوحة للتنمية"²³.

لقد أسهم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الذي عقد لأول مرة في مدينة جنيف السويسرية سنة 1964، حيث تم تأسيسه رسميا كهيئة دائمة تابعة للأمم المتحدة تعني بقضايا التجارة

²² - هناك مدة عامين لبدء نفاذ الاتفاق على البلدان النامية و 5 سنوات للدول الأقل نموا و هذا ما يتضح من خلال ما نصت عليه المادة الأولى الفقرة الثانية حيث جاء فيها : « فما عدا الحالات العاجلة ، على البلدان الأعضاء إتاحة فترة معقولة بين نشر اللوائح التنظيمية الخاصة بحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات وسيران مفعولها من أجل إتاحة الوقت للمنتجين في البلدان الأعضاء المصدرة ، وعلى الأخص في البلدان النامية الأعضاء لتعديل منتجاتها وطرق إنتاجها بما يتماشى مع متطلبات البلد العضو المستورد».

راجع في هذا برزيق خالد، المرجع السابق، ص ص 30 - 31.

راجع أيضا: أحمد غربي، المرجع السابق، ص ص 27 - 28.

²³ - أحمد غربي، المرجع السابق، ص 13.

موقع الدول النامية في منظمة التجارة العالمية

والتنمية، ودعم الدول النامية من خلال تقديم دراسات وتحليلات متعلقة بالتجارة والتنمية، وتوفير برامج لتطوير القدرات لمساعدتها على تحسين أدائها التفاوضي داخل النظام التجاري العالمي²⁴. يعمل مركز التجارة الدولية (ITC) وهو وكالة مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، تأسست سنة 1964 ومقره في جنيف، على تقديم الدعم الفني لبلدان النامية ولاسيما أقل نمواً، من خلال برامج تدريبية واستشارية تهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية، وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة²⁵.

الفرع الثاني: التكتل كحل استراتيجي للدول النامية

أدركت الدول النامية أن قدرتها على التأثير في المفاوضات التجارية الدولية تظل محدودة إذا ما تحركت بصورة فردية، الأمر الذي دفعها إلى تبني إستراتيجية التكتل والتحالف بهدف تعزيز قوتها التفاوضية وتحسين موقعها داخل النظام التجاري العالمي.

ومن أبرز هذه التكتلات والتحالفات الاتحاد الأفريقي الذي تأسس رسمياً في جويلية عام 2002 محل منظمة الوحدة الإفريقية، إلى جانب رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) وهي منظمة حكومية دولية تأسست في ديسمبر 1985، تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في المنطقة، إلى جانب مجموعة الـ 77 والصين التي هي أكبر تحالف حكومي دولي للدول النامية تأسست سنة 1964 بهدف تعزيز المصالح الاقتصادية وتفاوضية المشتركة للدول الجنوب، وتوسعت عضويتها الآن إذ أصبحت تضم 134 دولة، فضلاً عن السوق الجنوبية المشتركة (MERCOSUR)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقي (ECOWAS)، والتي أسهمت بدرجات متفاوتة في تنسيق المواقف وتبادل الخبرات والدفاع عن المصالح المشتركة للدول النامية²⁶.

وعليه، فإن التكتل لا يمثل حلاً نهائياً لجميع التحديات التي تواجهها الدول النامية، لكنه يظل أداة إستراتيجية مهمة لتعزيز حضورها الجماعي وتحسين قدرتها على الدفاع عن مصالحها التجارية والتنمية²⁷.

²⁴ - محمد بن زغوية، المرجع السابق، ص ص 46 - 47.

²⁵ - عبد الوهاب رميدي، المرجع السابق، ص ص 177 - 189.

²⁶ - أسيا الوافي، المرجع السابق، ص ص 164 - 165. راجع أيضاً عبد الوهاب رميدي، المرجع السابق، ص ص 181 - 186.

²⁷ - بلغنو سمية، المرجع السابق، ص ص 102 - 108.

الخاتمة:

أظهرت هذه الدراسة أن موقع الدول النامية داخل منظمة التجارة العالمية يتسم بازدواجية واضحة؛ فمن جهة، أقر النظام التجاري متعدد الأطراف إطاراً قانونياً خاصاً من خلال نظام المعاملة الخاصة والتفضيلية (S&DT)، بهدف مراعاة خصوصية أوضاع هذه الدول وتمكينها من الاندماج التدريجي في التجارة الدولية. ومن جهة أخرى، كشفت الممارسة العملية عن محدودية فعالية هذا النظام في تحقيق أهدافه التنموية، نتيجة ضعف الطابع الإلزامي للعديد من أحكامه، وغياب تعريف قانوني موحد للدولة النامية، واستمرار الاختلالات البنوية التي تميز النظام التجاري الدولي.

كما بينت الدراسة أن التحديات التي تواجه الدول النامية لا تقتصر على الجوانب القانونية، بل تمتد إلى عوامل هيكلية واقتصادية تتمثل في محدودية القدرات الإنتاجية والتكنولوجية، وضعف البنية التحتية والمؤسسية، وصعوبة الامتثال للمعايير الدولية، فضلاً عن التحولات التي يشهدها النظام التجاري العالمي وما تفرزه من تعقيد متزايد في البيئة التجارية الدولية.

وفي المقابل، أبرزت الدراسة أن الدول النامية لم تعد مجرد متلقية لقواعد التجارة الدولية، بل أصبحت أكثر سعيًا إلى تعزيز حضورها داخل النظام التجاري العالمي من خلال توظيف آليات العمل الجماعي والتكتلات الاقتصادية، بما يسمح بتحسين قدرتها التفاوضية والدفاع عن مصالحها التجارية والتنموية.

وانطلاقاً من ذلك، يمكن القول إن انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية لا يمثل في حد ذاته ضماناً لتحقيق التنمية الاقتصادية، كما لا يمكن اعتباره سبباً مباشراً في تكريس التبعية الاقتصادية، وإنما تتحدد آثاره بمدى قدرة هذه الدول على استثمار المزايا التي يتيحها النظام التجاري متعدد الأطراف، وتعزيز قدراتها الذاتية، واعتماد سياسات وطنية وإقليمية فعالة قادرة على تحويل الانفتاح التجاري إلى أداة حقيقية لتحقيق التنمية المستدامة.

وعليه، فإن تحسين موقع الدول النامية داخل منظمة التجارة العالمية لا يقتصر على تطوير أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية وجعلها أكثر وضوحاً وفعالية، بل يقتضي أيضاً إصلاحاً أكثر عدالة لقواعد التجارة الدولية، بما يضمن مراعاة الفوارق الحقيقية في مستويات التنمية، وتعزيز مشاركة الدول النامية في صنع القرار التجاري العالمي، الذي سوف يتحقق من خلال العمل على :

- تنمية القطاعات الأكثر فعالية وكفاءة المنافسة، وتنمية الإنتاج وخلق مصادر جديدة للصادرات، كتركيز على مجال الصناعي والزراعي.
- الاهتمام بقطاع الصناعة حتى يقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية، وخلق مناطق صناعية حرة.
- تقوية التعاون بين الدول المصدرة للسلع المشابهة.

موقع الدول النامية في منظمة التجارة العالمية

- تشجيع التعاون الاقتصادي الإقليمي وخلق منظمات وتكتلات إقتصادية دولية.
- الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، والاستثمار في القدرات البشرية والكفاءات العلمية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

- 1- سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 2- هاجيراث لال داس، منظمة التجارة العالمية: دليل للإطار العام للتجارة الدولية، ترجمة: رضا عبد السلام، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.
- 3- محمد بن زغوية، النظام التجاري الدولي وحقوق الدول النامية، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 4- محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2008-2009.

ثانياً: الرسائل والمذكرات

- 1- أحمد غربي، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وآثاره على السياسات النقدية والمالية، رسالة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.
- 2- آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2006-2007.
- 3- برزيق خالد، آثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، مذكرة ماجستير في القانون، فرع القانون الدولي العام، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2011.
- 4- بلغنو سمية، ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وآثارها على منظمة التجارة العالمية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000-2001.
- 5- حاج رابع نورة، الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير في القانون، فرع القانون الدولي العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012.
- 6- سامية فلياشي، الانتقال من GATT إلى OMC وأثره على اقتصاديات الدول النامية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.
- 7- سبيعروود محمد أمقران، السيادة الاقتصادية للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في القانون، فرع القانون الدولي العام، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2010.
- 8- عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007.

- Ouvrages :

- 1- Blin, Olivier, L'Organisation Mondiale du Commerce, 2^e édition, Ellipses, Paris, France, 2004.
- 2- Carreau, Dominique et Juillard, Patrick, Droit international économique, 4^e édition, L.G.D.J, Paris, France, 1998.
- 3- MauliaMartwenty, Special and Differential Treatment (SDT) in the WTO Agreements: A Rule-Based Approach, 2022.



ردمد ورقي: 2571-9971 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2026 المجلد: العاشر العدد: الثاني ص.ص: 1580 - 1565

موقع الدول النامية في منظمة التجارة العالمية

- **Thèses :**

- 1- Machrouh, Djamal, Le statut des pays en développement dans le système de règlement des différends de l'OMC, Thèse de doctorat en droit public, Université François-Rabelais de Tours, France, 2007.